Cambridge International

Professional Research Thesis

Titled

Behavioral Economics and its Role in Achieving the Economic Policies of the Egyptian State

Researcher

Ghada Ismail Hassan Najm Al-Din

2022

بعنـوان

الاقتصاد السلوكي ودوره في تحقيق السياسات الاقتصادية للدولة المصرية

الباحثة

غـادة إسماعيـل حسـن نجـم الدّيـن

تحـت إشـراف

لجنـة الأبحـاث والدراسـات

أستاذ دكتور/ محمد عبد الفتاح

أستاذ دكتور/ أشـرف العـدوي

دكتورة/ أمــيرة الدالـــي

F

تنزاً

يمينيي ئجئحئخئمئهبجبحبخبمبهتجتحتختمتهثمجحجمحجمخجخمسجسحسخسمئر

الآية (61) سورة البقرة

إهداء

إلى من تعلمت على يديهم أبجدية الاقتصاد ومفردات لغته

إلى من أنحنى لهم تقديرًا واحترامًا

الأجلاء الأفاضل من أساتذتي

أ.د/ علي لطفي

(رئيس مجلس الوزراء السابق – أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس) رحمة الله عليه

أ.د/ سيد البواب

(أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس) رحمة الله عليه

أ.د/ أحمد مندور

(أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس) الذي وافته المنية منذ أيام – رحمة الله عليه

أ.د/ يمن الحماقي

(عضو مجلس الشورى السابق – أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس)

أ. د/ عبير فرحات

(أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس)

إلى أصحاب الفضل أهدي هذا العمل المتواضع

غادة إسماعيل نجم الدين

المُقدّمـة:

تعتبر المدرسة السلوكية في الاقتصاد اليوم واحدة من أكثر المدارس الاقتصادية الحديثة تأثيرًا في مجال الاقتصاد وصنع السياسات العامة، فهي تمزج بين علم النفس والاقتصاد لفهم سلوكيات الأفراد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وغيرها وذلك عن طريق إجراء التجارب السلوكية والعلمية أو ما يسمى بـ Randomized Control Trails وفهم نتائجها قبل تعميم وطرح أي سياسة عامة من قِبَل الحكومة، وبذلك يختلف الاقتصاد السلوكي عن الاقتصاد التقليدي والذي يفترض أن الأفراد عقلانيين ويمكن التنبؤ بقراراتهم، في حين توضح الدراسات السلوكية بأن الأفراد في الأصل متسرعين ويقعون في العديد من التحيزات الإدراكية والعاطفية عند اتخاذهم القرارات وهذا ما يوقعهم في أخطاء عدة قد تضر بهم اقتصاديًا، وقد أوضحت التجارب الدولية في الاقتصاد السلوكي في مجالات الصحة والمالية وغيرها إلى أن الأفراد يميلون لاتخاذ الخيار التلقائي أو الافتراضي Default Option دون الدخول في فهم تفاصيل الخيارات الأخرى.

ساعدت هذه المفاهيم في إمكانية استغلال هذا الأمر إيجابًا لدفع الناس لقرارات تصب في صالحهم على المدى الطويل كما يمكن استخدام عدد من التغييرات الصغيرة لزيادة تفاعل الأفراد مع السياسات والبرامج العامة في الأجل القصير.

مشكلـة الدراسـة:

إن الجانب الاستهلاكي والاقتصاد السلوكي من القضايا المهمة والأساسية في العالم المعاصر حيث تنتشر المجاعات في أنحاء كثيرة من العالم، وفي المقابل تكثر أمراض التخمة والإسراف الغذائي في قطاعات أخرى من المجتمعات المعاصرة، ما هذه إلَّا صورة من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحاضر، مما يدل على أن الأنماط والقواعد السائدة في استهلاك المجتمعات منحرفة عن الخط الصحيح، فبدرت الحاجة إلى أهمية الاقتصاد السلوكي.

وأخيرًا أهمية هذا الموضوع على مستوى الاهتمام الفردي، أو الأسري اقتصاديًا واجتماعيًا، بالإضافة إلى أهميته بالنسبة للدولة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها جاء اختيار الباحثة لهذا الموضوع: «**الاقتصاد السلوكي ودوره في تحقيق السياسات الاقتصادية للدولة المصرية**».

أهميَّة الدراسة:

يعتبر الاقتصاد السلوكي أحد جوانب النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، ويُعدّ المحرِّك الأساسي للنشاط الاقتصادي والباعث على الإنتاج والسلوك الإنساني والمتحكِّم في نوع الاستهلاك وأنماطه.

والاستهلاك هو عبارة عن استخدام السلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية.

ولذا، يرى بانفيلد: «أن نظرية الاستهلاك هي الأساس العلمي لعلم الاقتصاد».

ومعنى ذلك أن دراسة السلوك الاستهلاكي وفهم حقيقة الوظيفة التي يؤديها المستهلك تُعد أمرًا ضروريًا لتفسير كثير من الظواهر والمشكلات الاقتصادية، ونظرًا لتلك الأهمية التي يمثلها المستهلك وخطورة تأثيره في الحياة الاقتصادية للمجتمع، فقد تعددت الدراسات التي هدفت إلى تحليل سلوكه والتواصل إلى مبادئ ومفاهيم حول هذا السلوك.

يقول أحد الباحثين مبينًا ذلك: «تعتبر نظرية سلوك المستهلك على قدر بالغ من الأهمية في الأدب الاقتصادي المعاصر، إذ إنها تساعد على التنبؤ بالطريقة التي يخصص بها المستهلكون دخولهم النقدية بين مجاميع السلع البديلة، كما أنها في نفس الوقت تساعد على تفهم طبيعة طلب السوق».

ونظرًا لهذه الأهمية فقد استحوذت نظرية الاقتصاد السلوكي على مزيد من البحث والتحليل على المستويين النظري والتطبيقي للتعرُّف على أهم جوانبها. وقد تركزت هذه البحوث والدراسات على دراسة نظرية لسلوك المستهلك وأساليب ونماذج تحليلية، ولازالت الأبحاث والدراسات تتوالى في وقتنا الحالي من أجل التوصُّل إلى نظرية متكاملة يمكن أن تفسر وتحلل سلوك المستهلك ولذلك جاءت هذه الدراسة لتبين تأثير الاقتصاد السلوكي على السياسات الاقتصادية للدولة المصرية.

أهداف الدراسة:

- التعرُّف على ماهية الاقتصاد عمومًا والاقتصاد السلوكي خصوصًا.
- التعرُّف على دوافع الشراء لدى المستهلك.
- التعرُّف على سلوك المستهلك وكيفية تعديله.

- التعـرُّف علـى دور الاقتصـاد السـلوكي فـي تحقيـق السياسـات الاقتصـادية للدولـة المصرية.

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة بين تطبيق الاقتصاد السلوكي وبين تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية للدولة المصرية.
- هناك علاقة ترابطية بين الاقتصاد السلوكي وبين أهداف التنمية المُستدامة.

تساؤلات الدراسة:

- هـل هنـاك علاقـة بـين تطبيـق الاقتصـاد السـلوكي وبـين تحقيـق أهـداف السياسـات الاقتصادية للدولة المصرية؟
- هل هناك علاقة ترابطية بين الاقتصاد السلوكي وبين أهداف التنمية المُستدامة؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة دور الاقتصاد السلوكي في تحقيق السياسات الاقتصادية للدولة المصرية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

الحدود الزمانية: 2000 – 2022.

خطَّة الدراسة:

سوف تنتظم خطة الدراسة على النحو التالي عدة فصول وعدة مباحث ومطالب وخاتمة كما يلي:

الفصل التمهيدي: الإطار النظري والمفاهيم العلمية.

المبحث الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد.

أولًا: ماهية علم الاقتصاد.

ثانيًا: فروع الاقتصاد وماهية الحاجة الاقتصادية.

ثالثًا: بناء النظرية الاقتصادية وأهميتها.

المبحث الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

أولًا: قواعد التفكير الاقتصادي.

ثانيًا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

ثالثًا: أهمية علم الاقتصاد.

الفصل الأول: ماهية الاقتصاد السلوكي.

المبحث الأول: المدرسة السلوكية.

أولًا: المدرسة السلوكية من حيث النشأة والتاريخ.

ثانيًا: ماهية الاقتصاد السلوكي وعوامل نشأته.

المبحث الثاني: السلوك الشرائي للمستهلك المصري وكيفية تقويمه.

أولًا: ماهية السلوك الشرائي للمستهلك.

ثانيًا: مبادئ وأنواع السلوك الشرائي للمستهلك.

ثالثًا: أهمية دراسة السلوك الشرائي للمستهلك.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة كمثال للاقتصاد السلوكي ودورها في تحقيق السياسات الاقتصادية للدولة المصرية.

أولًا: ماهية التنمية المُستدامة.

ثانيًا: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ودورهم في دعم السياسات الاقتصادية للمجتمع المصري.

ثالثًا: المسئولية الاجتماعية وحماية المستهلك.

الفصل الثالث: الاقتصاد السلوكي (الجانب التطبيقي) على المستوى العام.

أولًا: الاقتصاد السلوكي والتخطيط للسياسات العامة وصنع القرار.

ثانيًا: نماذج لتطبيقات الاقتصاد السلوكي.

ثالثًا: بعض الدول التي طبقت الاقتصاد السلوكي.

الفصل التمهيدي
الإطـار النظـري
والمفاهيم العلميـة

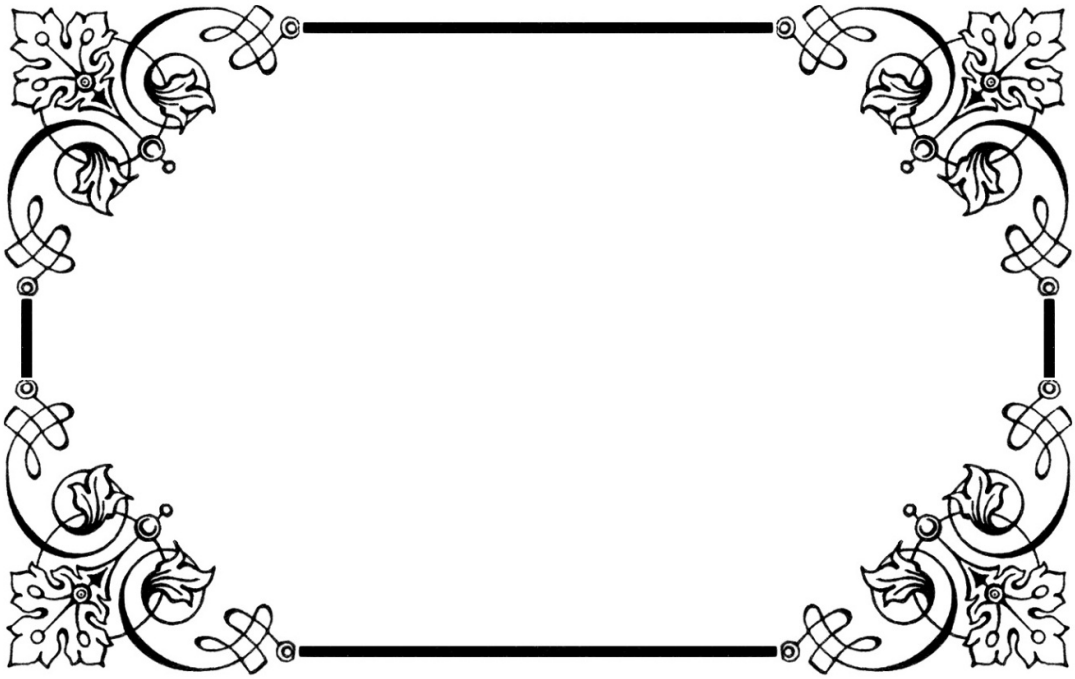

الفصل التمهيدي
الإطار النظري والمفاهيم العلمية
المبحث الأول
مدخل إلى علم الاقتصاد

أولاً: ماهية علم الاقتصاد:

يعرف علم الاقتصاد Economics بأنه: «ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة».

يوضح التعريف حقيقتين هامتين هما:

1- إن الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة وغير محدودة.

2- إن الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة.

وهاتان الحقيقتان هما أساس المشكلة الاقتصادية، ولولاهما لما كانت دراسة علم الاقتصاد ذات أهمية كبرى، بل لما كانت هناك جدوى من دراسة علم الاقتصاد. أما عن المشكلة الاقتصادية فنتناول شقيها الحاجات والموارد فيما يلي:

(أ) الحاجات الإنسانية:

إن الحاجات الإنسانية Human Needs تتمثل في شعور بالحرمان مصحوب برغبة Desire معينة لدى الفرد في الحصول على وسائل الإشباع المختلفة لإزالة هذا الحرمان، وعندما تتضح هذه الحاجة تصبح رغبة.

وعليه فإنه للتفرقة بين الحاجة والرغبة، يمكن القول بأن الإنسان يحتاج من وجهة النظر البيولوجية إلى نوع معين من التغذية لتمد جسمه بوحدات من السعرات الحرارية، كما يحتاج من وجهة النظر الصحية إلى سكن صحي مريح، ومن وجهة النظر الأدبية يحتاج إلى قدر من التعليم والتثقيف.

وكل هذه الحاجات وغيرها لا تتحدد بمعايير موضوعية، وقد لا تتمشى في طبيعتها مع الرغبات التي يشعر بها الإنسان؛ لذلك فإن كلمة رغبة تستخدم للتعبير عن الشعور بالنقص في إشباع معين لدى الإنسان يفضي به إلى نوع من السلوك الموجه لتحقيق هذا الإشباع.

والحاجات الإنسانية إما فطرية يولد بها الإنسان ويحتاجها تلقائيًا، كالحاجة إلى الغذاء والمأوى والملبس، وإما مكتسبة تتطور وتختلف مع نمو الإنسان وتغيير ظروفه، كالحاجة إلى مختلف السلع الكمالية والخدمات، ويقوم الفرد باستهلاك تلك السلع والخدمات التي تشبع لديه رغبة أو حاجة معينة والتي تحقق له منفعة اقتصادية. ويقصد بالمنفعة Utility من الناحية الاقتصادية: «تلك القوة الكامنة في السلعة والخدمة والتي تشبع رغبة إنسانية معينة».

(ب) المـوارد:

يتضح لنا أن هناك حاجة إنسانية تتحول إلى رغبة تتطلب الإشباع، وهناك وسائل كفيلة بإشباع الرغبات، هذه الوسائل هي الموارد الاقتصادية Economic Resources والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع Goods والخدمات Services.

تتميز الموارد بأنها نادرة بالنسبة لكثرة الحاجات، ومعيار الندرة هو وجود ثمن لتلك الموارد، وعليه تسمى موارد اقتصادية تمييزًا لها عن الموارد الحرة Free Resources التي لا ثمن لها والتي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان جهد للحصول عليها، كالشمس والهواء ومياه البحر، ويفضل الاقتصاديون تقسيم الموارد حسب دورها في العملية الإنتاجية، ويطلق عليها عناصر الإنتاج وهي: الأرض أو الطبيعة، العمل، رأس المال، والتنظيم.

إن الموارد الاقتصادية في المجتمع من موارد طبيعية وبشرية ورأسمالية هي مصدر عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية، وهذا الإنتاج من السلع والخدمات يندرج تحت قسمين:

1- الإنتاج المادي أو الملموس الذي نطلق عليه عمومًا «السلع»، كالمواد الغذائية والملابس والأدوات ... إلخ.

2- الإنتاج غير المادي أو غير الملموس، ويُعرف بـ «الخدمات»، كالتعليم والصحة وخلافه.

وكلًا من الإنتاج المادي وغير المادي يسهم في إشباع الحاجات الإنسانية، هذا مع الإشارة إلى أن كل شيء له القدرة على الإشباع يمكن أن يُطلق عليه في العُرف الاقتصادي «سلعة» بغض النظر عن نوعها، ويمكن تقسيم السلع التي تشبع الحاجات الإنسانية إلى عدة تقسيمات،

كتقسيمها إلى سلع ضرورية وأخرى كمالية، أو سلع عادية وسلع دنيا، سلع استهلاكية وسلع إنتاجية، سلع بديلة وسلع مُكمِلة وما إلى ذلك.

وبالعودة إلى المشكلة الاقتصادية، نقول بأنه إذا كانت الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة في حين أن الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة مقارنة بالحاجة إليها، فإن المشكلة الاقتصادية تكون مشكلة «ندرة» Scarcity ومشكلة «اختيار» Choice.

المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة ومشكلة اختيار:

يقصد بالندرة هنا الندرة النسبية Proportional وليست الندرة المطلقة Absolute فالموارد متوفرة وليست نادرة الوجود، ولكن نظرًا لزيادة الحاجة فإن هذه الموارد تصبح نادرة بالنسبة للحاجة إليها، ولحكمة أرادها الله عز وجل. قال تعالى في كتابه الكريم: ئزآ ئحئخئمئهبجبحبخبمبهتجتحتختمتهثمجحجمحجئر [الشورى: 27].

كما وأن تزايد الحاجات وتعددها مع محدودية الموارد يضع حدودًا أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سلع وخدمات مما يجعل عملية الاختيار أمرًا لا مفر منه. وربما يلاحظ الفرد أنه يتعرض لمشكلة الاختيار أكثر من مرة، بل وباستمرار وفي مختلف نواحي حياته اليومية.

هل يختار دخول الجامعة أم يعمل بشهادته الثانوية؟ وإن أراد العمل فهل يختار القطاع الخاص أم القطاع العام؟ وإذا التحق بالجامعة فأي كلية يختار منها؟ هل هي كلية الاقتصاد والإدارة أم العلوم أم غيرها؟ وعندما يستيقظ ماذا يرتدي؟ وماذا يأكل؟ وكيف يذهب إلى الجامعة؟ ومتى؟ ... اختيارات وبدائل كثيرة، فإذا واجهت الفرد مشكلة الاختيار وتمكّن من اختيار أحد البدائل المتاحة فقد اتخذ قرارًا اقتصاديًا.

وعلى ذلك نقول بأن حل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يقوم بعملية اختيار، **ويقرر أمرين:**

الأمر الأول: اختيار الحاجات التي سيتم إشباعها باستخدام الموارد المتاحة.

الأمر الثاني: الاختيار بين الاستخدامات العديدة للموارد والاستغلال الأمثل لها، وتحقيق الكفاءة من استخدامها بحيث تستخدم في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وبأقل تكلفة ممكنة لإشباع أكبر قدر من الحاجات.

ويتبين من ذلك أن **التساؤلات الأساسية التي تواجه أي مجتمع كان وتتطلب الإجابة** تتمثل في ثلاثة أسئلة هي:

1- ماذا ننتج؟ ويقصد بهذا السؤال التعرُّف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المُراد إنتاجها وتحديدها نوعيًا وكميًا، أي تحديد ما هي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟ ... هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية؟ أم الآلات؟ وما هي كميات كل منها؟ ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكَّن من تلبية جميع رغبات أفراده، وإلَّا لانتفت المشكلة الاقتصادية، بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار لأفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المُتاحة.

2- كيف ننتج؟ هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات، وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.

3- لمن ننتج؟ هذا السؤال يتطلب التوصُّل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، إنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

الإمكانيات الإنتاجية المتاحة للمجتمع:

عرفنا أن موارد المجتمع محدودة بالنسبة للحاجات، وأن هذه الموارد ذات استخدامات متعددة وأنه يجب الاختيار بين تلك الاستخدامات، وهذا الاختيار يكون له تكلفة تسمى تكلفة الفرصة البديلة، فمثلًا إذا كان يمكن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع في إنتاج السلع الصناعية فإنه يكون قد ضحَّى بإنتاج السلع الأخرى البديلة التي يمكن لهذه الموارد أن تستخدم في إنتاجها وهي السلع الزراعية، وبالتالي تكون تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع الصناعية هي السلع الزراعية التي ضحَّى بها وضاعت عليه بسبب اختياره توجيه الموارد لإنتاج السلع الصناعية، أي أن «تكلفة الفرصة البديلة» Opportunity Cost إنما يقصد بها الفرصة البديلة التي تم التضحية بها بسبب اختيار معين دون اختيار آخر، وبالاعتماد على منحنى إمكانية الإنتاج يمكن توضيح فكرة تكلفة الفرصة البديلة واستيعاب عملية الاختيار التي تواجه المجتمع عند استخدام موارده والتي تمثل صلب المشكلة الاقتصادية.

منحنى إمكانية الإنتاج Production Possibilities Curve:

سنفترض في البداية أن موارد المجتمع محدودة وثابتة، وأن مستوى الفن الإنتاجي المستخدم ثابت وأن المجتمع سوف يوجه الموارد بالكامل لإنتاج نوعين من السلع ولتكن السلع الصناعية والزراعية مثلًا، والجدول التالي يوضح التوليفات المختلفة أو الخيارات البديلة التي يمكن أن يختارها المجتمع عند توجيه موارده لإنتاج كل من السلع الصناعية والسلع الزراعية:

التوليفات (الخيارات)	السلع الزراعية	السلع الصناعية
A	10	0
B	8	5
C	7	6
D	5	7
E	0	8

وبتمثيل البيانات بيانيًا نحصل على ما يسمى منحنى إمكانية الإنتاج والمبين في الشكل التالي، وقد رسم منحنى إمكانية الإنتاج بافتراض أن الاقتصاد مقيَّد بكمية ثابتة ومحددة من الموارد، وهو يستخدم هذه الموارد بكفاءة Efficiency بمعنى أنه مع توظيفه لموارده توظيفًا كاملًا، فلابد أن يضحِّي بإنتاج وحدات من السلعة عندما يقوم بإنتاج المزيد من السلعة الأخرى، وهذا الإخلال هو عملية ضرورية تعكس قانون الحياة في كل اقتصاد يوظف كل موارده الإنتاجية.

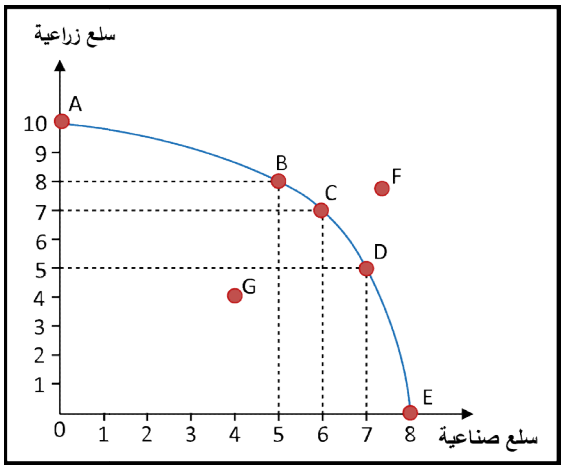

وعلى ذلك يمكن تعريف **منحنى إمكانية الإنتاج بأنه: «ذلك المنحنى الواصل بين النقاط المختلفة والتي تمثِّل التوليفات من السلع التي يمكن إنتاجها في المجتمع باستخدام جميع الموارد المُتاحة لديه».**

ومن الواضح أن منحنى إمكانية الإنتاج يوضح أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع باستخدام الموارد المتاحة خلال فترة معينة وليس ما يرغب المجتمع في إنتاجه؛ لأن ما يرغب المجتمع في إنتاجه قد لا يكون في حدود إمكانية المجتمع والموارد المتوفرة لديه. ويوضِّح الجدول والرسم السابق الاختيارات المختلفة أو التوليفات المختلفة من كل من السلع الزراعية والسلع الصناعية التي يمكن للمجتمع إنتاجها باستخدام موارده المتاحة. التوليفة الممثلة بالنقطة (A) تدل على ن المجتمع استخدم جميع موارده لإنتاج 10 وحدات من السلع الزراعية ولم ينتج شيء من السلع الصناعية، أمَّا التوليفة الممثلة بالنقطة (B) فتدل على أن المجتمع يستخدم موارده لإنتاج 8 وحدات من السلع الزراعة و5 وحدات من السلع الصناعية، وهكذا نجد أن أي نقطة تقع على منحنى إمكانية الإنتاج (E, D, C, B, A) هي نقاط ممثلة لتوليفات تقع في حدود الإمكانية الإنتاجية، أي يمكن للمجتمع إنتاجها محققًا التوظيف الكامل لموارده.

ويتضح أن زيادة إنتاج السلع الصناعية يكون مقابل نقص إنتاج السلع الأخرى الزراعية أي أن عملية الاختيار يترتب عليها تكلفة هي تكلفة الفرصة البديلة، وهذه التكلفة التي يتحملها المجتمع لزيادة إنتاج السلع الصناعية تكون غالبًا متزايدة وليست ثابتة، وبالتالي يكون منحنى إمكانية الإنتاج محدبًا وليس في شكل خط مستقيم، وتفسير ذلك يرجع إلى تزايد التكاليف والطبيعة المتخصصة للموارد؛ لأن الموارد التي تصلح لإنتاج السلع الزراعة قد لا تصلح لإنتاج السلع الصناعية بنفس مستوى الكفاءة. فمثلًا لو تم تحويل العمال الزراعيين من إنتاج السلع الزراعية إلى إنتاج السلع الصناعية سوف تكون إنتاجيتهم أقل وكفاءتهم أقل، مما يتطلب تحويل عدد أكبر نسبيًا من العمال الزراعيين لإنتاج كمية معينة من السلع الصناعية، وبالتالي فإنتاج كل وحدة إضافية من السلع الصناعية سوف يكون على حساب نقص متزايد في إنتاج السلع الزراعية، أي أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع الصناعية تزداد كلما اتجهنا للتوسع في إنتاج السلع الصناعية ولتحويل الموارد من إنتاج السلع الزراعية إلى إنتاج السلع الصناعية.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن أي نقطة تكون واقعة داخل منحنى إمكانية الإنتاج أي على يساره، كالنقطة (G) مثلًا تمثل توليفة يمكن الحصول عليها وإنتاجها ولكنها لا تمثل استخدامًا واستغلالًا كاملًا لموارد المجتمع المُتاحة، أما النقطة (F) أو أي نقطة أخرى خارج المنحنى أي على يمين منحنى إمكانية الإنتاج، فتمثل توليفة لمستوى إنتاجي لا يمكن الحصول

عليه لكونه يفوق إمكانيات المجتمع الإنتاجية، ولكن يمكن القول بأن الوصول إلى مستوى إنتاجي عند أي نقطة خارج حدود منحنى إمكانية الإنتاج مثل النقطة (F) مرهون بإمكانية النمو الاقتصادي Economic Growth وزيادة الإمكانية الإنتاج للمجتمع.

انتقال منحنى إمكانية الإنتاج:

مع زيادة إمكانية الإنتاج والقدرة الإنتاجية للمجتمع مع النمو الاقتصادي ينتقل منحنى إمكانية الإنتاج إلى جهة اليمين، وهذا يحدث لسببين:

1- زيادة الموارد الاقتصادية في المجتمع، وذلك من خلال اكتشاف موارد طبيعية جديدة مثل حقوق للبترول أو ثروات طبيعية أخرى أو زيادة القوة العاملة في المجتمع.

2- التقدُّم التقني، أي التطور الفني وتطور أساليب الإنتاج والذي ينعكس على ارتفاع الإنتاجية وزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع.

وعلى ذلك نقول بأنه يمكن استخدام منحنى إمكانية الإنتاج لبيان أسباب وتأثيرات النمو الاقتصادي في المجتمع؛ حيث يرتفع منحنى إمكانية الإنتاج منتقلًا جهة اليمين ليدل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي، قد يكون الانتقال لمنحنى إمكانية الإنتاج بحيث يكون موازيًا للمنحنى الأصلي وهذا يعني أن قدرة المجتمع على زيادة إنتاج كل من المجموعتين من السلع قد زادت بشكل متكافئ، وقد ينتقل المنحنى ولكن لا يكون موازيًا للمنحنى الأصلي، مما يدل على أن قدرة المجتمع على إنتاج إحدى المجموعتين من السلع زادت بدرجة أكبر من قدرته على زيادة الإنتاج في المجموعة الأخرى.